

الفصل الثانى

فى العقيدة

- تحريم النار بكلمة التوحيد .
- التصوير والرسم .
- دعوى جديدة فى نسخ حلّ التصوير .
- سجود التحية للناس .
- العَدَوَى .
- الحلف بغير الله .
- الهجرة لا تنقطع .
- الشهاداتان والأعمال .
- التقوى بقدر المستطاع .

obeikandi.com

تحريم النار بكلمة التوحيد

قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ » .

وقال أيضاً : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (متفق عليهما) .
● دعوى النسخ :

ظن بعض العلماء أن الحديثين وما جاء بمعناهما قد نُسخ بما جاء من الوعيد
بعذاب العصاة .

* *

● بطلان دعوى النسخ :

قيل في هذا أقوال كثيرة :

- ١ - قال بعضهم : إن الحديثين وأمثالهما إنما كان قبل ورود الأوامر والنواهي .
- ٢ - وحملها بعضهم على أن المراد بهذه النار ، النار التي أعدت للمشركين والكفار ، فهي أشد من النار التي أعدت للعصاة الذين نطقوا بالشهادتين .
- ٣ - وأوّل بعضهم الدخول بالخلود في النار ، أي دخولاً لا خروج بعده من جهنم . فمعنى : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ » أنه لَا يُخْلَدُ فِيهَا .
- ٤ - رأى الصحابة : وقال الطحاوي : الإيمان هو الإقرار باللسان ، والتصديق بالجنان ، وجميع ما صحّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق ، والإيمان

واحد وأهله فى أصله سواء (يعنى بالأصل العلم) ، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى ، وملازمة الأولى .

وقال شارح عقيدته : ولا يلزم من التساوى فى الأصل ، التساوى من كل وجه .. بل تفاوت درجات نور « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فى قلوب أهلها ، لا يحصيها إِلَّا الله تعالى : فمن الناس مَنْ نور « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فى قلبه كالشمس ، ومنهم مَنْ نورها فى قلبه كالكوكب الدرّى ، وآخر كالمشعل ، وآخر كالسراج المضىء ، وآخر كالسراج الضعيف ؛ ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم ، وبين أيديهم على هذا المقدار بحسب ما فى قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علماً وعملاً . وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته ، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنباً إلا أحرقه ، وهذه حال الصادق فى توحيده ؛ فسماء إيمانه قد حُرِسَ بالنجوم من كل سارق ، ومَنْ عرف هذا عرف معنى قول النبى ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ النَّارَ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الحديث ، والذى بعده .. والشارع - صلوات الله وسلامه عليه - لم يجعل تحريم النار على مَنْ نطق الشهادتين بمجرد قول اللسان فقط ، فإنّ هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، فإنّ المنافقين يقولونها بألسنتهم وهم تحت الجاحدين (الكفار) فى الدرك الأسفل من النار ، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها ، وإنما تتفاضل بتفاضل ما فى القلوب ، وتأمّل حديث « البطاقة » التى توضع فى كفة ويقابلها تسع وتسعون سجلاً ، كل سجل منها مدّ البصر ، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات ، فلا يُعَذَّبُ صاحبها . كما فى صحيح البخارى ، ومعلوم أن كل مُوحِّد له مثل هذه البطاقة ، وكثير منهم يدخل النار .

وتأمّل ما قام بقلب قاتل المائة من حقائق الإيمان التى لم تشغله عند السباق عن السير إلى القرية ، وحملته - وهو فى تلك الحال - أن جعل ينوء بصدرة

وهو يعالج سكرات الموت ، وتأمل ما قام بقلب البغى من الإيمان حيث نزع
موقها (الخف) وسقت الكلب من الركية فقفر لها .

وهكذا العقل أيضاً فى التفاضل ، وأهله فى أصله سواء : مستوون فى أنهم
عقلاء غير مجانيين ، وبعضهم أعقل من بعض ، وكذلك الإيجاب والتحرير ،
فيكون إيجاب دون إيجاب ، وتحريم دون تحريم ، هذا هو الصحيح ، وإن كان
بعضهم قد طرد ذلك فى العقل والوجوب

* * *

التصوير والرسم

(أ) قال رسول الله ﷺ : « أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » ،
وقال : « أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ » .

(ب) دخل رسول الله ﷺ على عائشة فوجد نُمرقة فيها تصاوير ، فوقف
بباب الحجرة منكراً ذلك . وقال : « ما هذه النمرقة » ؟ ، ثم قال صلى
الله عليه وسلم : « إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُقَالُ لَهُمْ :
أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ » .

وقال : « مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كُفِّرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ » .

(ج) ١ - عن زيد بن خالد عن أبي طلحة أن رسول الله ﷺ قال : « إِنْ
الْمَلَائِكَةُ لَا تَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ » . قال بُسر بن سعيد : ثم اشتكى
زيد فعدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله - ربيب ميمونة
زوج النبي ﷺ - : أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْأَوَّلِ ؟ فقال عبيد الله : أَلَمْ
تَسْمَعْهُ حِينَ قَالَ : « إِلَّا رَقْماً فِي ثَوْبٍ » ؟ (١) .

٢ - وفي الموطأ : أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، دخل على
أبي طلحة الأنصاري يعودُه فوجد عنده سهل بن حنيف ، فدعا أبو طلحة إنساناً
فنزعه فطأ من تحته ، فقال سهل بن حنيف : لِمَ تَنْزِعُهُ ؟ قال : لِأَنَّ فِيهِ تَصَاوِيرَ ،
وقد قال رسول الله ﷺ ما قد علمت . فقال سهل : أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« إِلَّا رَقْماً فِي ثَوْبٍ » ؟ قال : بلى . ولكنه أطيّب لنفسى .

(١) المعلقى : ٧٦/١ .

● دعوى النسخ :

قال بعض العلماء : أحاديث المجموعتين (أ) ، (ب) تدل على التحريم ، وكان هذا أول الإسلام ليقطع الوسيلة إلى عبادة الأصنام . فلما عرف المسلمون أنه لا يجوز تعظيم غير الله أجاز لهم « رَقْمًا فى ثوب » ، وهو ما ورد فى نصوص المجموعة (ج) ، كما أجاز ما كان دمية للطفل يلعب بها ، أو تُدرب البنت بها على الأمومة كما فى حديث عائشة أن النبى أجاز لها ذلك .

* *

● بطلان دعوى النسخ :

ليس لدينا دليل على أن الأحاديث التى تنص على عموم التحريم جاءت فى أول الإسلام . وشرط جواز القول بالنسخ أمران :

(أ) معرفة تاريخ سبق المنسوخ فى الورد .

(ب) واستحالة الجمع بين النصوص المتعارضة .

وما دام التاريخ مجهولاً ، وإمكان الجمع بين النصوص موجوداً ، وذلك لاعتبار النصوص الأولى عامة ، ونصوص إباحة ما كان رَقْمًا فى الثوب أو دُمية لطفل خاصاً أو استثناءً ، وهذا مما ليس من باب النسخ . ولهذا فإنه يتعين القول بأنه لا نسخ ، وأن التحريم للصور أمر مُحكم وقائم إلا ما كان رَقْمًا فى ثوب ، وكان على سبيل الامتهان ، وأن شرط التحريم هو مُضاهاة المصور خلق الله ، أو تمجيد الأشخاص . لحديث رسول الله ﷺ أن سواع ويغوث ويعوق وأمثالهم كالكلمات كانوا أناساً صالحين فى قومهم فصوَّروهم ... ولما بَعُدَ العهد بينهم وبين الناس نُسِيَ أنهم بَشَرٌ فعْبِدوا من دون الله .. فالصورة التى نقيمها لنرفعها على الجُدُر منهى عنها .

وقال بعض العلماء : إنما النهى عن الصور المعلقة : لأن النبى ﷺ كره دخول حجرة عائشة للصورة المعلقة على سهوة بحجرتها ..

وَيَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ هَذَا الرَّأْيِ أَنَّهُ كَذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْ مِنْ أَجْلِ صُورَةٍ عَلَى تُمْرِقَةٍ ،
وَالنَّمَارِقِ - وَهِيَ الْوَسَائِدُ - لَا تُعْلَقُ .

وَقَالَ آخَرُونَ : النَّهْيُ خَاصٌّ بِالصُّورِ الَّتِي لَا تُقْتَمَنُ ، وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ هَذَا فِي
« الْفَتْحِ » ، وَأَنَّ النَّوْوَیَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ، سِوَاءَ أَكَانَ
لِهَذِهِ الصُّورِ ظِلٌّ أَمْ لَا ^(١) . وَحَدِيثُ التُّمْرِقَةِ يَرُدُّ هَذَا الْقَوْلَ لِأَنَّ النَّمَارِقَ مِمَّا يُقْتَمَنُ ،
فَيُجْلَسُ وَيُتَوَكَّأُ عَلَيْهَا .

وَقَالَ الشَّيْخُ بَخِيتُ الْمُطْبِيعِيُّ ، وَالشَّيْخُ النَّجْدِيُّ - شَيْخُ رِوَاقِ الشَّافِعِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ
- بِجَوَازِ الصُّورِ الْفُوتُغَرَفِيَّةِ وَحَدَهَا ؛ لِأَنَّهَا حَبْسٌ لِلظِّلِّ . فَهِيَ أَشْبَهُ بِالْمَنْظَرِ
تَعَكُّسُهُ الْمِرْآةَ ، وَلِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا فِي وَسِيلَةِ الْحَصُولِ عَلَى الصُّورَةِ ، فَهَذِهِ الصُّورُ
الْفُوتُغَرَفِيَّةِ وَسِيلَتُهَا الْآلَةُ ، بَيْنَمَا الْمَحْرُومُ هُوَ عَمَلُ الْيَدِ .

وَيَرِدُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَصُورَ بِآلَةِ التَّصْوِيرِ (الْكَامِيرَا) لَهُ عَمَلُهُ الَّذِي يَجْعَلُ
الصُّورَةَ أَكْثَرَ انْضِبَاطًا وَأَيَسَّرَ لَهُ .

وَقَالَ آخَرُونَ - فِيمَا حَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ الشَّافِعِيُّ - : النَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ
الصُّورِ الْمَجْسُومَةِ الَّتِي لَهَا ظِلٌّ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَعَنْ
الصُّورِ الَّتِي تَكُونُ مَكْتَمَلَةً الْأَعْضَاءَ ، فَإِذَا كَانَ عَضْوٌ مِنْهَا مَفْقُودًا ، وَمِنْ
الْأَعْضَاءِ الَّتِي لَا يَعِيشُ الْمَرْءُ بِدُونِهَا جَازَ التَّصْوِيرُ عِنْدَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ .

وَهَذَا الْقَوْلُ مُرَدُّودٌ أَيْضًا بِأَنَّ الْكَعْبَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ أَخْرَجَ مِنْهَا صُورَةَ مَرْيَمَ وَعِيسَى
وَلَمْ يَكُنْ لِهَمَا صَنْمٌ مَنْحُوتٌ ، وَكَذَا صُورَةُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَدِهِ
الْأَزْلَامِ .. وَالْأَصْنَامُ وَالتَّمَاثِيلُ الْمَنْحُوتَةُ مَعْلُومٌ لِلْكَافَّةِ أَنَّهَا بِلَا أَمْعَاءٍ وَلَا قُلُوبٍ ..
وَالْعِبْرَةُ فِي التَّمَثَالِ أَوْ الصُّورَةِ بِوُجُودِ الْوَجْهِ ، فَهُوَ الَّذِي يَبِينُ مَلَامِحَ الْمُرَادِ
تَصْوِيرِهِ ، وَمَا وَرَاءَ الْوَجْهِ مَكْمَلَاتٌ لِلصُّورَةِ يُمْكِنُ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ

(١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَزِيرِيُّ : مَجْلَةُ الْأَزْهَرِ : ٣٢٨/٦ - المجلد الثاني عشر .

ابن عباس أنه قال لمصوّر : « افصل الرأس حتى تكون الصورة كشجرة » .
يريد تغيير المعالم التى للصورة البشرية .

والى رأى الجوينى مالت لجنة الفتوى بالأزهر وحُجَّتْها فى حلّ الصور
الفوتوغرافية والزيتية دون المجسّمة أنه : « لم يُنقل أن أمة عبدت صورة
مرقومة غير مجسّدة » (١) .

وهو قول بينّ البطلان والتاريخ يبيّن غير ذلك ، فإلى جانب الأوثان المنحوتة
التى كانت بالكعبة كانت صور المسيح وأمه ، وإبراهيم الخليل ومعه الأزام
رسماً بالألوان ، وقد محى ذلك بالماء .. ولا زلنا نجد المسيحيين فى تعبدهم
يتجهون إلى صور العذراء والمسيح مجسّمة إن وجدت ، وإلا اكتفوا بالرسوم غير
المجسّمة .. وكثيراً ما تكون الصور المرقومة (المرسومة) ممثلة بالتعبير
والوضوح عن الصور المجسمة .

وأجاز إصبع بن الفرج المالكى صنع الصور ، بما لا يبقى طويلاً مثل العجين ،
كحصان وعروسة مولد النبى ﷺ فى مصر ، لقوله تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ
مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ ﴾ (٢) ، فلو كانت إنمأً
لنعتها داود عليه السلام .

ولا حُجّة لإصبع ؛ لأنه ورد أن بعض العرب صنع صنمه من العجوة ، فلما
جاع أكله .

وأما الآية : فلا حُجّة له فيها ، للقاعدة المعروفة ، وهى أن شرع من قبلنا
ليس شرعاً لنا ، ما لم يرد فى شرعنا ما يقرره .

كما أن القرآن يحكى عملاً للجن ولم يذكر حلاً أو حرمة ، فالكسوت يقطعه

(١) مجلة الأزهر : ١٦٣/٣ - المجلد الحادى عشر . (٢) سبأ : ١٣

بيان التحريم فى الحديث . ولذا قال بعض المالكية : النهى عن الصور الفوتوغرافية قائم ولكنه للكرهه .

* *

• حكم الضرورة :

الصور التى تُتخذ لتحقيق الشخصية ، أو وسيلة من وسائل الإيضاح ، أو وسيلة للبحث عن جانب هارب من العدالة ، أو مجنون ضائع ، أو عبد أبى ، وكذا اللعب التى يهلو بها الأطفال - كما فى الأثر : « كنا نُصوم أولادنا صغارا ونُلْهِيمهم بلعب من العهن » (يعنى الصوف) فهو من باب الضرورة التى يجب أن تقدر بقدرها من باب « الضرورات تبيح المحذورات » (١) .

* *

• من أباحوا التصوير :

قال بعض العلماء : النهى عن التصوير ليس للتحريم وإنما للكرهه ؛ لأن لفظ « أشد الناس عذاباً » يجب حمله على غير الظاهر وهو تغليظ النهى ، إذ أن الكافر هو أشد الناس عذاباً ، قاقضى لفظ « أشد » أن يكون قيمَن يصور أو ينحت صورة للعبادة ، أو قاصداً منافسة الله فى إبداع المخلوقات .. أما الذى يصور الصور غير جاحد لله ، ولا قاصد المضاهاة فلا ينطبق عليه الحكم .. ولكن يؤخذ على هذا القول أن الأحاديث التى رويت عن أم المؤمنين عائشة تدل على النهى دون ذكر تحديد العقوبة بأنها « أشد » .

ويقول محمد عبده : « إن هذه الرسوم والتماثيل قد حفظت من أحوال الأشخاص فى الشئون المختلفة ، وأحوال الجماعات فى المواقع المتنوعة ، والأحوال البشرية ... ما يجعله ضرورة ، ثم إن الرسم ضرب من الشعر الذى يرى ولا يُسمع ، والشعر ضرب من الرسم الذى يُسمع ولا يرى » .

(١) مجلة نور الإسلام المجلد الثانى عدد شوال

ثم يقول : « أما إذا نظرت إلى الرسم وهو ذلك الشعر الساكت فإنك تجد الحقيقة بارزة لك ، تتمتع بها نفسك ، كما يتلذذ بالنظر فيها حسك » (١) ...
وقال ابن حزم : وجائز للصبايا - خاصة - اللعب بالصور ، ولا يحل لغيرهم ، والصور مُحَرَّمَةٌ إلا هذا ، وإلا ما كان رَقْماً فى ثوب (٢) .

*

● مذهب الشافعية :

حكى عبد الرحمن الجزيري : أن الشافعية يُحرّمون الصور مطلقاً مجسّمة وغير مجسّمة مما فيه روح .. أما التفرج على الصور فقالوا : يجوز النظر إلى الصورة التى تكون ناقصة عضواً لا تمكّن الحياة بدونه نقصاً ظاهراً .. كالرأس وإلا حرم .

*

● الحنفية والحنابلة :

وافقوا المالكية فى جواز تصوير الإنسان والحيوان فى صورة مجسّمة بشرط أن يكون بها نقص لا تبقى معه الحياة كالتماثيل النصفية ، ويكون النقص عضواً ظاهراً ، فلا يكفى الثقب الصغير فى الرأس أو البطن مثلاً . خلافاً للمالكية فى المثقوب .

* * *

(١) مجلة الهلال السنة ٧٥ - العدد ١٢ - ص ٣٢٥ . مقال مصطفى عبد الرازق .

(٢) المحلى : المسألة (١٩١٤) .

دعوى جديدة فى نسخ حلِّ التصوير

قال بعض الفقهاء : إن آية سبأ : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ ﴾ (١) تُحلُّ صناعة النحت والتمثيل ، وقد نسخ هذا الحكم بما رواه البخارى فى كتاب « الصلاة » عن عائشة رضى الله عنها : أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبيشة فيها تصاوير ، فذكرتا للنبي ﷺ . فقال : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات ، بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور ، فأولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

● بطلان الدعوى :

ودفع الشيخ عبد الرحمن الجزيرى دعوى النسخ قائلاً (٢) : « إن هذا الفهم ليس بشىء مطلقاً ، بل لا ينبغي لعالم أن يفهمه ، لأن هذا الحديث صريح فى أن الذين كانوا يفعلون ذلك شرار الناس . فكيف يدخل فى هذا الوعيد عمل الأنبياء ؟ وكيف يكون هذا وحياً من عند الله يُنسخ فى شريعتنا ؟ بل الذى يفهم من ذلك الحديث أنهم كانوا يعملون عمل الوثنية ، فيبنون المساجد على القبور ، ويصورون فيها التماثيل ، وهؤلاء - وإن كانوا يتدينون بدين - فإنهم فى الواقع يعملون عمل المشركين الوثنيين ، فأولئك هم شرار الناس بلا نزاع . فهذا الحديث غير ناسخ للآية بلا نزاع » .

والذى يدفع هذا الإشكال هو ما ذكره ابن حبان بأن هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ . فإذا عمل بهذا رأى كان رافعاً لكل إشكال فى هذا الموضوع . وذلك لأن النبي ﷺ كانت داره مهبط الوحي ، فكل ما كان يستعمله الوثنيون يومئذ من صورة ، أو جرس ، أو اقتناء كلب ، كان من المعقول أن يتنزه عنه منزل

(١) سبأ : ١٣ (٢) مجلة الأزهر : ٢٢٨/٦ المجلد الثانى عشر سنة ١٣٦٠ هـ .

الرسول ﷺ - وبخاصة - أن الوثنية كانت محبة إلى النفوس يومئذ . فلا بد من مضى زمن حتى تُنسى صورها وآثارها .

أما فى الجهات التى ليست فيها وثنية ، أو لا تتخذ من تلك الصور آلة للعبادة والاحترام ، فإنه لا وجه لتحريمها بها . ويدل لذلك ما رواه عاصم عن عكرمة أنه قال : كانوا يكرهون ما نُصب من التماثيل نصباً ، ولا يرون بأساً بما وطنته الأقدام .. فظاهر هذا وغيره يرشدنا إلى حكمة تحريم التصوير ، فإنه إنما حرم إذا كان يبعث إلى الوثنية أو يجر إلى عبادة الصور . وإلا فلا .

* * *

سجود التحية للناس

● دعوى النسخ :

قال النسفي في تفسيره : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (١) : « وكان السجود للتحية جائزاً فيما مضى ، ثم نُسخ بقوله عليه السلام لسلمان حين أراد أن يسجد له : « لا ينبغي لمخلوق أن يسجد لأحد إلا لله تعالى » .

* * *

● بطلان الدعوى :

وهو قول مردود بما روى عن معاذ أنه لما عاد إلى الشام ، وقد رأى أهل الكتاب يحيون ملوكهم وكبارهم بالسجود ، وقد أراد أن يفعل كما فعلوا تقليداً لهم ، فلم يكن هذا معروفاً عند العرب ، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك ... ومن هذا القبيل كان نهى النبي لسلمان نهياً عن منكر لم يعرفه العرب في جاهليتهم ، ولا في بدء إسلامهم . فالنهي لبيان حكم الله في أمر طارىء لم يسبق نزول تشريع به ، فليس هذا من قبيل إبطال حكم شرعى بحكم شرعى آخر مغاير للأول وهو المسمى في الاصطلاح بالنسخ .

* * *

(١) البقرة : ٣٤

الْعَدْوَى

١ - أخرج أبو داود عن يحيى بن عبد الله بن بكير قال : أخبرني مَنْ سمع « فروة بن مُسيك » رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، أرض عندنا يُقال لها « أُبَيْنٌ » ، هى أرض ريفنا وميرتنا وإنها وِيثَةٌ - أو قال - وياؤها شديد . فقال النبى ﷺ : « دعها عنك ، فإن من القرف التلف » .
والقرف : هو مُلابسة الداء ، ومقاربة الوباء ، ومدانة المرضى ، وكل شىء قاربتَه فقد قارفتَه .

وفى إسناده هذا الحديث مجهول ، ولكن رواه عبد الله بن معاذ الصنعانى عن مِعْمَر بن راشد عن يحيى بن عبد الله عن فروة ، وأسقط المجهول ، ولكن عبد الله بن معاذ كان عبد الرزاق يكذبه ، بينما يحيى بن معين وآخرون يوثقونه وكل رجاله ثقات ، وأخرجه أبو داود ومسلم بإسناد صحيح .

٢ - وأخرج مسلم فى صحيحه والنسائى وابن ماجه فى سننهما من حديث « الشريد بن سويد الثقفى » . قال : كان فى وفد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل إليه النبى ﷺ : « إِنَّا قد بايعناك فارجع » (١) .

٣ - وأخرج البخارى فى صحيحه تعليقا من حديث سعيد بن ميناء قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا عدوى ولا طيرة ولا هام ولا صفر ، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد » . وعنه أيضاً أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يوردن مُمرض على مُصح » (٢) .

(١) نيل الأوطار : ١٩١/٧ ، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٠٢ .

(٢) المرجع السابق : ١٩٤/٧ .

● دعوى النسخ :

قيل إن أحاديث اجتناب المجذوم وأمثاله منسوخة ، لما روى عن جابر أن النبي ﷺ أكل مع مجذوم ، وقال له : « كُلْ ثقة بالله تبارك وتعالى وتوكلأ عليه » . وعن عائشة قالت : « كان لنا مولى مجذوم فكان يأكل فى صحافى ، ويشرب فى أقداحى ، وينام على فراشى » .

قال القاضى عياض : وقد ذهب إلى الأكل معه عمر بن الخطاب وغيره من السلف ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ .

* *

● بطلان دعوى النسخ :

١ - قال الشوكانى : الصحيح الذى قاله الأكثرون ، ويتعين المصير إليه أنه لا نسخ . بل يجب الجمع بين الحديثين ، وحمل الأمر باجتناب المجذوم على الاستحباب والاحتياط ، وأما الأكل معه ففعله النبي ﷺ لبيان الجواز وعدم التحريم ، ونقل ذلك عن النووى فى شرح مسلم .

على أن حديث أكل النبي ﷺ مع المجذوم ، قال الترمذى : إنه غريب لا نعرفه إلا من حديث « يوسف بن محمد » عن المفضل بن فضالة ، ويوسف شيخ بصرى ، والمفضل شيخ بصرى فهو أخو مبارك وكنيته أبو مالك . وقد قال عنه يحيى بن معين : ليس بذاك . وقال النسائى : ليس بالقوى . وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ، ولكن ذكره ابن حبان فى الثقات ، ومن ثمة فالجمهور على أنه لا يعول على حديثه . وأما فعل عائشة فليس بحجة ، وقد يكون فى بيان الجواز فقط ، فلا يتعارض مع أحاديث الاجتناب .

٢ - وقيل : النهى ليس للعدوى ، بل للتأذى للرائحة الكريهة ونحوها من المنظر المثير وغيره .

٣ - وقال ابن حجر فى « شرح التحفة » : إن نفى النبى للعدوى باق على عمومه ، كما فى الحديث الآخر : « لا يعدى شئ شئاً » . وأما الأمر بالفرار من المجدوم ، فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق ويصادف أن يصاب مخالط المجدوم وأمثاله بتقدير الله - ابتداءً لا بالعدوى التى نفى النبى ﷺ أثرها الذاتى - فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته ، فيعتقد صحة العدوى ، فيقع فى الحرج ، فأمر النبى ﷺ بتجنبه حسماً للمادة ، وقد سلك ابن حجر هذا المسلك (١) .

٤ - قال ابن رسلان : النهى عن المقارفة للمبوء ليس من باب العدوى ، ولكن من باب الطب : فإن استصلاح الهواء من أعون الأشياء على صحة الأبدان ، وفساد الهواء من أسرع الأشياء إلى الأسقام ، فالامتناع عن الأمكنة الموبوءة يجنبنا الأسباب المؤذية كعفن الهواء - على أن حديث فروة فيه مقال كما قلنا .

٥ - قال أبو محمد بن قتيبة (٢) : قالوا حديثان متناقضان . قالوا : رويتم عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا عدوى ولا طيرة » . وأنه قيل له : إن النقبة تقع بمشفر البعير فتجرب لذلك . فقال : « فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ ؟ هذا أو معناه ، ثم رويتم فى خلاف ذلك : « لا يورد ذو عاهة على مُصَحَّح » ، و« فَرٌّ مِنْ الْمَجْذُومِ » ، و« أُرْسِلَ النَّبِيُّ إِلَى الْمَجْذُومِ بِيَعْتِهِ » . وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضاً . ثم قال : ونحن نقول : إنه ليس فى هذا اختلاف ، ولكن لكل واحد معنى بوقت وموضع ، فإذا وضع موضعه زال الاختلاف . فعُدْوَى الْجَذَامِ واقعة فى الغالب فنتركه ، وأما عدوى الطاعون فلا تهرب منه (٣) .

٦ - وقيل : إن هذه الأمراض لا تعدى بطبيعتها . لكن الله تعالى جعل

(١) تدريب الراوى : ١٩٧/٢

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ١٠٢ - ١٠٣ . طبعة سنة ١٩٦٦

(٣) نيل الأوطار : ١٩٨/٧

مخالطة المريض بها بالصحيح سبباً لإعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه كما فى غيره من الأسباب . وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح ^(١) .

٧ - وقال أبو بكر الباقلانى : إثبات العدوى فى الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفى العدوى . والتخصيص ليس نسخاً .

٨ - وقال آخرون : إن الأمر بالفرار رعاية بخاطر المجذوم ، لأنه - إذا رأى الصحيح - تعظم مصيبته وتزداد حسرته . ويؤيد هذا حديث : « لا تديموا النظر إلى المجذومين » ، فإنه محمول على هذا المعنى ^(٢) .

٩ - ويقول ابن حزم : « لا عدوى » ، ومعنى : « فرّ من المجذوم » : المعنى كقول الله تعالى : « اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ » ^(٣) ، أى لا ينفعك فرارك مما قُدِّرَ عليك . وأيضاً لو كان الأمر بالفرار على ظاهر اللفظ ، لوجب أن يتركه ابنه وزوجه وكافة الخلق فيموت جوعاً . وهذا ما لا قائل به ^(٤) .

* * *

(٢) المرجع السابق : ١٩٨/٢

(٤) المحلى : ٢.٤/٤

(١) تدريب الراوى : ١٩٧/٢

(٣) فصلت : ٤٠

الحلف بغير الله

عن طلحة بن عبد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال : يا رسول الله : أخبرني ما فرض الله على من الصلاة ؟ قال : « الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً » . قال : أخبرني ما فرض الله على من الصيام . قال : « شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً » . قال : أخبرني ما فرض الله على من الزكاة . قال : فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام كلها . فقال : والذي أكرمك لا أطوع شيئاً ، ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً . فقال الرسول ﷺ : « أفلح - وأبيه - إن صدق » ، أو « دخل الجنة - وأبيه - إن صدق » (رواه مسلم ولأبي داود مثله) (١) .

• دعوى النسخ :

قال الماوردي : إن ذلك الحلف بالآباء كان جائزاً ثم نُسَخ - يقصد قول النبي ﷺ : « وأبيه » - وقال السهيلي : إن أكثر الشُّرَّاح على القول بذلك النسخ .

والناسخ هو ما رواه الإمام أحمد والنسائي عن قُتَيْبَةَ بنت صفى : أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال : إنكم تُنَدِّدون (أى تجعلون لله نداً) ، وإنكم تُشْرِكُونَ . تقولون : ما شاء الله وشئتُ . وتقولون : والكعبة . فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا : « ورب الكعبة » . ويقول أحدهم : « ما شاء الله ثم شئتُ » . وما روى أحمد ومسلم والبخاري عن ابن عمر أن النبي ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه . فقال : « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » . وفى لفظ قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان

(١) نيل الأوطار : ٣٣٥/١ - ٣٣٦

حالفاً فلا يحلف إلا بالله » . فكانت قريش تحلف بآبائها فقال : « لا تحلفوا بآبائكم » (رواه أحمد ومسلم والنسائي) .

وكذا ما رواه النسائي عن أبي هريرة قال : « لا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » . وما فى الصحيحين عن ابن عمر : « مَنْ حلف بغير الله فقد كفر » (١) .

* *

● بطلان الدعوى :

١ - قال ابن العربى : وروى أن النبى ﷺ كان يحلف بأبيه حتى نُهى عن ذلك . قال السهيلي : ولا يصح ؛ لأنه لا يُظن بالنبى ﷺ أنه كان يحلف بغير الله ، ويُجاب بأنه - قبل النهى عنه - غير ممتنع عليه ، ولا سيما والأقسام القرآنية على ذلك النمط .

٢ - وقال المنذرى : دعوى النسخ ضعيفة ؛ لإمكان الجمع ، ولعدم تحقق التاريخ .

٣ - قيل فى : « أفلح وأبيه » : فى العبارة حذف منوى والتقدير : « أفلح ورب أبيه » (قاله البيهقي) .

٤ - وقال السهيلي أيضاً : يراد بكلمة : « أفلح وأبيه » التعجب ، وذكر عن أشياخه أن أصلها : « والله » ، فقصر طول اللامين فى لفظ الجلالة فصُحفت إلى وأبيه ، أى أنها كانت أولاً : « والله » ثم صارت بعد التصحيف هكذا « واسه » ، وقد كانت الكتابة غير منقوطة مما أدى إلى اللبس . واستنكر القرطبي هذا القول .

٥ - وقد طعن ابن عبد البر فى لفظة « وأبيه » . وقال : إنها غير محفوظة ، وقال : إن أصل الرواية : « أفلح والله » فصحفت . كما أنكر القرافى زيادة كلمة « وأبيه » . واستنكر القرطبي إنكار القرافى .

(١) نيل الأوطار ، المرجع السابق : ٢٣٥ / ٨

٦ - قال البيهقي : إن ذلك كان يقع من العرب ويجرى على ألسنتهم دون قصد للقسم - والنهي إنما ورد في حق مَنْ قصد حقيقة الحلف ، فهو من باب اللغو الذي جاء ذكره في الآية الكريمة : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ (١) . وقد ارتضى النووي ما قاله البيهقي (٢) .

ومعنى كل هذه الأشياء أنه لا نسخ ، لأنه لا تعارض بين النصوص .

*

● فما المراد بالنهي :

- ١ - جزم ابن حزم بأن النهي للتحريم .
 - ٢ - وقال إمام الحرمين : المذهب هو القطع بالكراهة .
 - ٣ - وفصل غيره فقال : إن اعتقد الخالف في المحلوف به ما يعتقد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافراً ، وإلا وقع في الكراهية .
 - ٤ - ومذهب الهاديوية - من الشيعة - أنه لا إثم - ما لم يُسوِّ بين الله وبين ما يُقسَم به ، أو كان الحلف متضمناً كفر أو فسقاً .
- ولكن هل ينعقد ذلك يميناً ؟ الجمهور أنه لا ينعقد . وقال بعض الحنابلة : ينعقد الحلف بالنبي وتجب فيه الكفارة ، وقال الحنفية : الحلف بأمانة الله يمين ، وقال الشافعية : ليس بيمين (٣) .

* * *

(٢) نيل الأوطار : ١/٣٣٦

(١) البقرة : ٢٢٥ ، والمائدة : ٨٩

(٣) المرجع السابق : ٨/٢٣٧

الهجرة

قال صلى الله عليه وسلم : « لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار » . وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَا يَتَّبِعُهُم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ (١) .

• دعوى النسخ :

قال أبو عبيدة القاسم : نُسخَت الآية كما نُسخَت فريضة الهجرة فى الحديث بالمرؤى عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » .

وعن صالح بن بشير بن فديك أن فديكاً أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله : إن الناس يزعمون أن من لم يهاجر هلك ، فقال رسول الله ﷺ : « يا فديك : أقم الصلاة ، وآت الزكاة ، واهجر السوء ، واسكن من أرض قومك حيث شئت » . وعن على بن أبى طالب عن النبى ﷺ : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » .

فكل هذه الأحاديث ناسخة لفريضة الهجرة ، كما نسخت حديث بريدة فى دعوة الناس إلى الإسلام وإلى الهجرة ، حيث قال عمن لم يهاجروا : « ولا يكون لهم فى الغنيمة والفىء شىء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ... » ، كما نسخت هذه الأحاديث وآية : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَا يَتَّبِعُهُم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ (٣) .

(٣) الأنفال : ٧٢

(٢) الأنفال : ٧٥

(١) الأنفال : ٧٢

وكذلك نسخت آية الفىء فى سورة الحشر ، وهى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ (١) آية الأنفال ، ذلك لأن الأنفال نزلت فى بدر ، وسورة الحشر نزلت فى بنى النضير . وقد عُلِمَ أن أمر بنى النضير كان بعد بدر على رأس ستة أشهر من واقعة بدر . فبهذا نسخت آية الحشر آية الأنفال .

ومن أدلة الناسخ ما روى من أن النبى ﷺ قسم للمؤلفة قلوبهم وهم : الأقرع ، وعيينة ، وزيد الخيل ، وعلقمة بن علاثة ، وهم من أهل نجد ممن لم يكونوا من المهاجرين إلى المدينة ، فأشركهم فى الفىء الذى حصل عليه - عليه السلام - بعد الفتح (٢) .

* *

● بطلان دعوى النسخ :

١ - لا تعارض بين النصوص . فحديث : « لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار » هو الأصل . فإذا لم يكن قتال ، لم يكن داع يوجب الهجرة ، فتكون رحلة اختيارية ، فإذا دعا داعى الجهاد كانت الهجرة واجبة .

وحديث : « لا هجرة بعد الفتح » ، إنما يعنى مجرد الانتقال إلى المدينة بعد فتح الله على المسلمين وعدم الحاجة إلى الجند وقت الفتح حتى لا يرهق مَسْلَمَةَ الفتح بهجرتهم - كواهل الأنصار - دون مقتضى . وقد بيّن الرسول ﷺ الغرض الذى من أجله فرضت الهجرة ، فقال : « ولكن جهاد ونية » .

وأما منع الرسول ﷺ العطاء للمبتدئين (المقيمين بالبادية) الذين طُلبت منهم الهجرة ولم يهاجروا .. فإنما كان ذلك لأن عدم الهجرة من ديار الشرك عقبة كنود فى سبيل مدّ يد المعونة للمسلمين هناك .

(٢) الأموال ، لأبى عبيد القاسم ص ٢١٦ - ٢٢٣

(١) الحشر : ١٠

وما زعمه أبو عبيد من أن الآية : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ ﴾ نسخت التوارث المبني على عقبة المهاجرة قول لا يُسلم له .. إذ أن الآية : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ (١) إنما نزلت تعقيباً يؤكد الجملة قبله ، من باب تشبيه الترابط بين المسلمين ، بترابط الأرحام كما أن الكفار كذلك .. فبعد أن قال سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنْكُمْ ﴾ (٢) . كان مقتضى هذه البعضية التي تدل عليها جملة : ﴿ فَأُولَٰئِكَ مِنْكُمْ ﴾ أن يقول : ولهذا البعضية مظاهر وآثار عليكم أن ترعوها .. فالإيمان رابطة ورحم بين المؤمنين : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ...

وهذه البعضية ذكرها القرآن مرة أخرى ، فقال : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (٣) . وقال : ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٤) ، أى لا يلمز بعضكم بعض ، وذلك لأن علاقة الرحم ليست هى قاعدة التوارث ، فالأرحام لا يرثون إلا فى أحوال نادرة عند غيبة العصبية ، على خلاف فى جواز ذلك فى هذه الأحوال النادرة .

على أن من العلماء من قال : إن الآية - لو سلمنا بأنها تعنى الأرحام تعنى بالأرحام مجرد القرابة الوارثين - فإنها لا تنفى التوارث بولاية الهجرة والمناصرة إما فى حدود الثلث وصية ، وإما عند فقد الوارث .

وخلاصة القول : إن الهجرة واجبة عندما يقتضى الأمر ذلك ، وعند عدم الضرورة يكون الاستقرار .

* * *

(٢) الأنفال : ٧٥

(٤) الحجرات : ١١

(١) الأنفال : ٧٥

(٣) التوبة : ٧١

الشهادتان والأعمال

عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ، أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ، وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَقٌّ . أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ » (متفق عليه) .

وعن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال - ومعاذ رديقه على الرحل - : « يَا مُعَاذُ » . قال : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ - ثلاثاً . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » . قال معاذ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَفَلَا أَخْبِرَ بِهَا النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا ؟ قال : « إِذَنْ يَتَكَلَّمُوا » . فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً ، أى خوفاً من الإثم بتركه الإخبار به (متفق عليه) .

وروى مسلم عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يُغَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ الْأَذَانَ . فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ إِلَّا أَغَارَ ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَى الْفِطْرَةِ » . ثم قال : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ » فَنظَرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مَعْزَى (١) .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال رسول الله ﷺ : « لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَهِيَ نَائِلَةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا » (رواه مسلم) .

(١) صحيح مسلم : ٨٤/٤

وعنه أيضاً أن النبي ﷺ قال : « أسعد الناس بشفاعتي مَنْ قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه » . (رواه البخارى) (١) .

وفى صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ : « أن مَنْ ردَّ الأذان من قلبه دخل الجنة » .

● دعوى النسخ :

حكى جماعة من السلف - منهم ابن المسيب - : أن هذه الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض والأمر والنهي ، ثم جاءت الأحاديث التى بيّنت الفرائض والأوامر والنواهى كالنصوص الآتية :

(أ) ١ - عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » (٢) .

٢ - عن بُريدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة ، فَمَنْ تركها فقد كفر » (٣) .

٣ - وعن عبد الله بن شقيق العُقيلي قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة (٤) .

٤ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة يوماً فقال : « مَنْ حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ، وَمَنْ لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً ولا برهاناً ولا نجاة ، وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبى بن خلف » (٥) .

(١) نيل الأوطار : ٣٤٥ / ١ - ٣٤٦ (٢) رواه الجماعة إلا البخارى والنسائى .

(٣) رواه الخمسة ، وصححه النسائى والعراقى ، ورواه ابن حبان والحاكم .

(٤) رواه الترمذى والحاكم وصححه على شرط الشيخين .

(٥) رواه أحمد - نيل الأوطار : ٣٤٣ / ١ - ٣٤٣

(ب) ٥ - روى ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » (متفق عليه) .

٦ - وعن أبي ذر أن رسول الله ﷺ يقول : « ليس من رجل ادعى بغير أبيه - وهو يعلمه - إلا كفر ، ومن ادعى ما ليس له فليس منا ، وليتبوا مقعده من النار » (متفق عليه) .

٧ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اثنتان في الناس هم بهما كُفِّرَ : الطعن في الأنساب ، والنياحة على الميت » (رواه أحمد ومسلم) .

٨ - وعن ابن عمر قال : كان عمر يحلف : وأبى . فنهاه النبي ﷺ وقال : « مَنْ حلف بشيء دون الله فقد أشرك » (رواه أحمد) .

٩ - وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « مدمن الخمر - إن مات - لقي الله كعابد وثن » (رواه أحمد) (١) .

وظاهر التعبير بأنها كانت قبل نزول الفرائض والأوامر .. إما أن يراد به أن نزول الأوامر ناسخ . وهذا ما ننكره ، وإما أن يراد أنه مقيّد بما نزل بعده من الأوامر ، والقيد ليس نسخاً .

وإنما أنكرنا دعوى النسخ : لأن الجمع بين النصوص أولى ، ولا يجوز العدول عنه إلى النسخ باتفاق عندما يمكن الجمع . ثم لأن من رواة الأحاديث التي يقال إنها قبل نزول الأوامر والنواهي أحاديث رواتها ممن أسلموا متأخرين بعد نزول أحكام الصلاة وكثير من أحكام الدين كأبي هريرة ، إذ كان إسلامه متأخراً بالمدينة ، فقد أسلم عام خيبر سنة سبع من الهجرة (٢) . وقال النووي : إن أحاديث دخول الجنة بالشهادتين وحدهما مجملة تحتاج إلى شرح ، ومعناه :

(٢) المرجع السابق : ٣٤٧/١

(١) نبيل الأوطار : ٣٤٦/١ - ٣٤٧

مَنْ قال الكلمة وأدَّى حقها وفريضةا . وهذا قول الحسن البصرى . وعليه فلا نسخ .

وجمع البخارى بينها وبين أحاديث الحز على الصلاة ، والنهى عن الحلف بالآباء وعن سباب المؤمن ، والنهى عن النياحة وغيرها .. بأن الشهادة تنفع عند الندم والتوبة لمن مات عقبها قبل استدراك ما عليه من تكاليف والعجز عن فعلها .

وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أنه يجوز أن تكون الأحاديث المختصرة على كلمة الشهادة فى سببية دخول الجنة . قالها الرواة اختصاراً منهم ، لا من رسول الله ﷺ . واستدل لذلك بمجيئها تامة فى روايات غيرهم ، ويجوز أن يكون اختصاراً من الرسول ﷺ فيما خاطب به الكفار عبدة الأوثان ، الذين كان توحيدهم بالله تعالى مصحوباً بسائر ما يتوقف عليه الإسلام ، ومستلزماً له . والكافر إذا كان لا يقر بالوحدانية كالوثنى والثنوى ، وقال : لا إله إلا الله - وحاله الحال التى حكيناها - حكم بإسلامه بمجرد قولها قبل التمكن من عمل ما يستتبعها وتلزمه .

وقال النووى : يجمع بين النصوص بأن استحقاق الجنة لكل موحد ، إما معجلاً معافاً لمن استتبع الشهادة العمل ، وإما مؤخراً يعد عقابه . والمراد بتحريم النار : تحريم الخلود . واستحسن القاضى عياض قول النووى ، وقال : ولا بد من المصير إلى ما قاله النووى : لأن كثيراً من النصوص تصرّح بوجوب النار لتارك بعض الأوامر .

وقد قال أبو البركات : حملوا أحاديث التكفير على كفر النعمة ، أو على معنى : « قد قارب الكفر » (١) .

وقد قال الشوكانى : ولا مانع من جعل الكُفر كُفْراً ، غير أنه من الكفر

(١) نيل الأوطار : ٣٤٦/١

ما تجوز فيه الشفاعة والمغفرة كهذه المعاصي الكبرى ، ومن الكفر ما لا يجوز معه غفران . ومثل أحاديث تكفير تارك الصلاة ما ثبت في الصحيحين بلفظ : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ، وحديث : « أيما عبد أبى من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم » ، وحديث : « أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر ، فأما مَنْ قال : مطرنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمن بى كافر بالكواكب ، وأما مَنْ قال : مطرنا بنوء كذا وكذا ، فذلك كافر بى مؤمن بالكواكب » ، وحديث : « مَنْ قال لأخيه : يا كافر فقد باء بها » .

وقد ورد من جنس هذه الأحاديث أشياء كثيرة ، ونقول : مَنْ سمَّاه رسول الله ﷺ كافراً سميناه كافراً . ولا نزيد على هذا المقدار ، ولا نتأول بشيء منها : لعدم الملجئ إلى ذلك (١) .

* * *

(١) نيل الأوطار : ٣٤٨/١

التقوى بقدر المستطاع

قال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (١) .

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (متفق عليه) .

● دلالة النص :

١ - إن السؤال منهى عنه إذا كان لغیر الاستفسار عن كيفية تطبيق ما نزل من الأحكام كهذه الأسئلة التي تكون عن موضوعات وأمور لم توجد بعد ، وذلك حتى لا تتشعب بالمسلمين المسائل ، فيؤدي هذا إلى اختلافهم بسبب التباهي في إدراكها ، أو يؤدي إلى نزول تحريم ما لم يكن محرماً .

٢ - إن المنهى عن لا عذر لأحد في تركه فهو لا يحل بحال ، ولذا لم يحدده الرسول ﷺ بالاستطاعة . وأن المأمور به إذا اضطر المرء إلى ترك شيء منه .. قبل من المرء ما قدر عليه ، وعفى عن ما عجز عنه ، كما في الوضوء وستر العورة وحفظ بعض الفاتحة ، والإمساك في رمضان لمن أفطر بالعدر ثم قدر في أثناء النهار ، إلى غير ذلك من المسائل كما قال الماوردي ، وقد قال ذلك الإمام أحمد أيضاً مبيناً أن الاعتناء بالمأمورات أشد (٢) .

* *

(١) التغابن : ١٦

(٢) نيل الأوطار : ٨ / ١١ ، والمسند - للشافعي بهامش الأم : ٢٢٣ / ٦ ، طبع الشعب .

• دعوى النسخ :

زعم بعضهم أن ذلك منسوخ بقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ (١) .

*

• رفض الدعوى :

قال الحافظ : الصحيح أنه لا نسخ للآية ولا الحديث ، فإن المراد بقوله : ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ هو امتثال أمره ، واجتناب نهيه ، مع القدرة ، لا مع العجز .

(أ) وقول الحافظ : يجوز أن يكون على أساس التمييز بين الأوامر والنواهي كما قلنا .

(ب) ويجوز أن يكون كما قال بعضهم : الأوامر والنواهي مستوية في أننا نأتى منها ونذر - ما استطعنا .

وإنما قُيِّدَ الأمر بالاستطاعة دون النهى ؛ لأن العجز يكثر تصويره فى الأمر بخلاف النهى .. فإن تصوّر العجز فيه محصور فى الاضطرار ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (٢) ، وهو مضطر ، ولا يرد الإكراه ؛ لأنه مندرج فى الاضطرار .

وقال أبو العباس المرسى : يمكن الجمع بأن يقال : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ، أى فى جانب الأعمال . وأما قوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ ، ففى جانب التوحيد ، وقوله : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (٣) ، أى لا تتعاطوا من الأعمال إلا أعمالاً إذا متم عليها متم مسلمين .

* * *

(١) آل عمران : ١٠٢

(٢) الأنعام : ١١٩

(٣) آل عمران : ١٠٢